### في مهرجان خطابي حول "الإصلاحات الاقتصادية.. بين الآمال والتطلعات"

# العتيبي: صناعة القرار الاقتصادي بحاجة إلى تطوير يبدأ من الغرفة

بدر العتيبي ملقيا كلمته

حامد السيف وعدنان الدليمي وبدر العتيبي خلال المهرجان الخطابي

تحت عنوان «الإصلاحات الاقتصادية.. بين الآمال والتطلعات» عقد مرشح غرفة تجارة وصناعة الكويت المستقل بدر عبد المنعم العتيبي مهرجانا خطابيا اقتصاديا ضم مدير عام البورصة السابق حامد السيف والرئيس التنفيذي لشركة «كي اي سي» للوساطة فهد الشريعان والمحلل المالي عدنان الدليمي، وكان عريف المهرجان مدير الاستثمار خالد الحربي.

وقال العتيبي في كلمته أمام جمع غفير من الحضور: إن الإصلاحات الاقتصادية ضرورة فرضت نفسها على الساحة الكويتية، خاصة في ظل سعي كل دول وحكومات العالم لإصلاح اقتصاداتها وتكييفها مع الظروف العصيبة الحالية التي تأثرت بالركود المالي وتراجعات النفط الحادة.

وأضاف العتيبي: قبل أن أبدأ في عرض وجهة نظري كمرشح لغرفة التجارة والصناعة أود أن أسرد عليكم بإيجاز رحلتي كتاجر كويتي كافح من أجل أن يثبت قدميه في سوق مليء بالكبار، فلقد بدأت من «الصفر» كما يقولون وكأي تاجر بسيط عملت فيما أجيد وهو قطاع المقاولات وبالصبر والجهد والعمل والإصرار على النجاح وبفضل من الله سبحانه وتعالى حققت ما كنت أتطلع اليه، ولكن في سنوات عملي بالسوق استوقفتني الكثير من الأشياء ومنها على سبيل المثال لا الحصر أن التجار الصغار وأصحاب المشروعات والشركات المتوسطة لا يجدون ظهيرا حقيقيا يدافع عن حقهم في العمل وفرصهم في المناقصات مثلهم مثل غيرهم.

وتابع العتيبي قائلا: من هنا تطلعت لخوض غمار المنافسة على عضوية غرفة التجارة والصناعة التي يناط بها حماية كل التجار وأعمالهم على اختلاف مشاربهم وحجم ماليتهم.

**السيف: المشكلة الاقتصادية الحقيقية في الكويت هي في نهج وفكر الدولة**

**الشريعان: دور الغرفة يجب أن يكون تمثيل القطاع الخاص لا عكس ذلك**

**الدليمي: مطلوب إبعاد القيادات المعطلة للتنمية والاستعانة بكفاءات**

وأضاف: لا أرغب في نفوذ ولا مال زائد بل في تمثيل مناسب لفئة عريضة من أصحاب الأعمال المتوسطة والتي لا تجد للأسف من يمثلها حتى وقتنا الحالي، ولدي رغبة صادقة في الاصلاح وتعديل كل ما هو مائل.

وقال العتيبي: لم نعد نحتمل احتكار فئات محددة لمنابر مؤثرة، متسائلا أين الدماء الجديدة؟ ومتي تأخذ فرصتها؟

وأفاد العتيبي بأن تراجعات النفط أثرت كثيرا على أوضاع الكويت المالية ودفعت في الخصخصة التي هي يتوقع أن يتجاوز 22 مليار دينار في 3 سنوات فقط.

وطالب الحكومة أن تنظر بعمق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات التي لا تجد موطئ قدم في السوق وتساعدها وتطورها وتدعمها وتمولها حتى تكون رديفا للايرادات العامة.

ورأى العتيبي ان بوابة الحلول الاقتصادية لا تكمن في مجرد خطط ودراسات إصلاحية، بل في سياسات تنفيذية مناسبة وملائمة لبيئتنا الاستثمارية. لذا على الحكومة ان تتوسع في الخصخصة التي هي بوابة ناجحة لإصلاح القطاع العام، كما ان عليها أن توسع نظرتها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن تلتفت الى التوسع في الاستثمارات النفطية والبتروكيماويات وغيرها.

وتابع قائلا: ان مستقبل اقتصادنا يكمن أيضا في تنمية موارده الداخلية ودعم صناعته وتنمية موارده البشرية وتحقيق تطلعات الشباب.

ووضع العتيبي خطة واضحة للإصلاح الاقتصادي تضمنت عدة خطوات هي: فتح المجال للدماء الجديدة والشباب ليمثلوا أجيالهم في البرلمان والغرفة وغيرها من المنابر المؤثرة، كما أن المطلوب إيجاد كفاءات تنفيذية حكومية تحرك الركود الحالي وتعمل لصالح الصغار في السوق قبل الكبار، كما أن هناك حاجة ماسة للتروي في مسألة رفع الدعوم أو تقليصها حتى يتبين المستحق من غير المستحق، فنحن لا نمانع من مساعدة بلدنا لكن على الدولة ان تقول لنا أولا كيف يمكن ان نساعدها، كما أن على الدولة أن تلتفت وبعمق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها وأن تبتعد عن الاعتماد المفرط على النفط كمصدر أحادي للدخل.

جانب من الحضور

وشدد العتيبي على ان من أي حق أي كان أن يطمح لتمثيل الشريحة التي يعمل بها، موضحا ان عضوية المنابر الاقتصادية ليست حكرا على احد وقد مللنا التكرار الذي لا ينتهي.

وقال العتيبي: تطوير الغرفة بات أولوية ولن ينصلح حال الاقتصاد الى بدماء جديدة تدخل الغرفة وتحدث من ادائها، فالإجراءات الحالية تجاه القضايا الاقتصادية ضعيفة للغاية.

وتابع: أن كمرشح مستقل لا أمثل فئة أو طائفة أو تكتل تجاري كما هو الحال مع البعض، فأنا أمثل الجميع.

**نهج الدولة**

ومن جانبه قال مدير عام البورصة السابق حامد السيف ان التنمية لها أساس وهو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وللأسف هذا الأمر لا يطبق بالشكل المطلوب في الوقت الحالي.

وأوضح السيف أن المشكلة الاقتصادية الحقيقية في الكويت هي في نهج وفكر الدولة، والمطلوب بناء جيد للمستقبل يعتمد على الكفاءات والخبرات الوطنية.

وقال السيف: لدينا سوء إدارة وفساد محسوبية ومحاصصة وواسطة وكلها آفات يجب التخلص منها قبل فوات الأوان.

وتابع: للأسف نستطيع أن نعتبر الحكومة الحالية حكومة تمرير اوضاع ليس إلا.

ولفت الى ان دور الحكومة في المفهوم الاقتصادي الحديث هو الاهتمام بالأمور الكبيرة كالأمور السياسية والإدارية والأمنية والاجتماعية، التي ترتبط بسياستها العليا، أما سائر الأمور الأخرى فيمكن تأمينها من قبل القطاع الخاص، وذلك في إطار القوانين والأنظمة التي تضعها الدولة وتنظم من خلالها عمل هذا القطاع.

وبين أن أي عملية خصخصة يجب ان تواكبها تغيرات جذرية لمفهوم أو فلسفة مسؤولية الدولة في إدارة الاقتصاد، ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحيث يصبح هناك دور أكبر للقطاع الخاص في المجتمع.

وذكر ان الخصخصة هي فلسفة اقتصادية حديثة ذات استراتيجية لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة من القطاع العام الى القطاع الخاص.

**المطلوب تطوير**

بدوره قال الرئيس التنفيذي لشركة كي اي سي للوساطة فهد الشريعان: إن الإصلاحات الحكومية المطروحة في وثيقة الاصلاح الاقتصادي غير واضحة، فالمطلوب تطوير الاقتصاد وليس إصلاحه.

وأضاف الشريعان أن دور الغرفة يجب أن يكون تمثيل القطاع الخاص لا عكس ذلك، موضحا ان الكويت دولة ريعية تعتمد على النفط وعلى الجهات المختصة وعلى رأسها الغرفة تغيير هذا النمط.

وقال الشريعان: مطلوب للإصلاح خطط واضحة ومسؤولين قادرين على تنفيذ تلك الخطط، الأمر ببساطة يتعلق بالكفاءات.

**الميزانية في أزمة**

ومن ناحيته قال المحلل المالي عدنان الدليمي إن الميزانية الكويتية في أزمة حقيقية بسبب تراجعات النفط، موضحا أن المصروفات أصبحت ضعف الإيرادات.

وقال الدليمي: لدينا خلل هيكلي في الاقتصاد ومعالجته ببساطة تأتي بما يلي: وضع خطط وبرامج قابلة للتطبيق، وإبعاد القيادات المعطلة للتنمية، والاستعانة بكفاءات قادرة على إحداث التغيير، وإشراك القطاع الخاص في التنمية بشكل حقيقي.

# «الكويتية للاستثمار» تعدل نظامها الأساسي

جانب من العمومية غير العادية

وافقت الشركة الكويتية للاستثمار خلال انعقاد الجمعية العامة غير العادية للشركة التي ترأسها نائب رئيس مجلس الادارة مشاري زيد الخالد على تعديل المادة 5 من عقد التأسيس والمادة 4 من النظام الأساسي وفقا للنحو التالي:

● نص المواد قبل التعديل

الأغراض التي أسست من أجلها الشركة ما يأتي:

– استثمار وتنمية أموال المساهمين فيها وادخارات عملائها والقروض التي تعقدها، وذلك بتوظيفها في الأوراق المالية والحقوق والامتيازات والممتلكات والموجودات وسائر القيم المنقولة وغير المنقولة بأنواعها بالطرق التي تراها مناسبة.

– الاشتراك في تأسيس شركات أخرى لغرض تحقيق الربح بما لا يتعارض مع أحكام القوانين وكذلك المساعدة في تأسيس مثل هذه الشركات.

– بيع أسهم وسندات الشركات والهيئات الحكومية وشبه الحكومية.

– القيام بالبحوث والاستقصاءات المتعلقة بتوظيف رؤوس الأموال وتقديم جميع الخدمات الخاصة بعمليات الاستثمار والتوظيف للغير.

– ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة أو ان تشترك في أي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في الكويت أو في الخارج بما لا يتعارض مع أحكام هذا النظام (النظام الأساسي).

● نص المواد بعد التعديل

الأغراض التي أسست من أجلها الشركة ما يأتي:

– استثمار وتنمية أموال المساهمين فيها وادخارات عملائها والقروض التي تعقدها، وذلك بتوظيفها في الأوراق المالية والحقوق والامتيازات والممتلكات والموجودات وسائر القيم المنقولة وغير المنقولة بأنواعها بالطرق التي تراها مناسبة.

– الاشتراك في تأسيس شركات أخرى لغرض تحقيق الربح بما لا يتعارض مع أحكام القوانين وكذلك المساعدة في تأسيس مثل هذه الشركات.

● بيع أسهم وسندات الشركات والهيئات الحكومية وشبه الحكومية.

– القيام بالبحوث والاستقصاءات المتعلقة بتوظيف رؤوس الأموال وتقديم جميع الخدمات الخاصة بعمليات الاستثمار والتوظيف للغير بما فيها: وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية، ومدير محفظة الاستثمار، ومدير نظام استثمار جماعي، وأمين حفظ، ومراقب الاستثمار، ووكيل الاكتتاب.

ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة أو ان تشترك في أي وجهة مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في الكويت أو في الخارج بما لا يتعارض مع أحكام هذا النظام.

نور للإستثمار
Noor Investment

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية

شركة نور للاستثمار المالي

شركة مساهمة كويتية عامة

يسر مجلس إدارة شركة نور للإستثمار المالي ش.م.ك (عامة) دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والمقرر انعقادها في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 20 إبريل 2016 م في مقر مجمع الوزارات – وزارة التجارة والصناعة الدور الثاني الغرفة رقم 1211 بلوك 1، لمناقشة جدول الأعمال التالي:

**الموافقة على تعديل المادة رقم (13) من النظام الأساسي للشركة وذلك لزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة من خمسة أعضاء إلى ستة أعضاء، كما يلي:**

| النص الحالي قبل التعديل | النص بعد التعديل |
|---|---|
| "يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من خمسة أعضاء يتم انتخابهم من قبل المساهمين بالتصويت السري. على أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة عضو أو أكثر من الأعضاء المستقلين من ذوي المؤهلات والخبرات والمهارات التي تتناسب مع نشاط الشركة. تختارهم الجمعية العامة العادية وتحدد مكافآتهم وفقاً لقواعد الحوكمة. على ألا يزيد عددهم على نصف أعضاء المجلس. ولا يشترط أن يكون العضو المستقل من بين المساهمين في الشركة." | "يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من ستة أعضاء يتم انتخابهم من قبل المساهمين بالتصويت السري. على أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة عضو أو أكثر من الأعضاء المستقلين من ذوي المؤهلات والخبرات والمهارات التي تتناسب مع نشاط الشركة. تختارهم الجمعية العامة العادية وتحدد مكافآتهم وفقاً لقواعد الحوكمة. على ألا يزيد عددهم على نصف أعضاء المجلس. ولا يشترط أن يكون العضو المستقل من بين المساهمين في الشركة." |

يرجى من السادة المساهمين مراجعة السادة / الشركة الكويتية للمقاصة لإستلام بطاقة الدعوة لحضور الإجتماع وجدول أعمال الجمعية العامة غير العادية.

العنوان: الشرق ، شارع الخليج العربي، برج أحمد، الدور الخامس

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة

ساعات الدوام الرسمي للشركة :
من الأحد الى الخميس من الساعة
8:30 صباحاً حتى الساعة 1:30 بعد الظهر

هاتف
22464565 – 22464585
فاكس
22464597

الشركة الأهلية للتأمين ش.م.ك.ع.

دعوة
لإستلام توزيعات الأرباح

يسر مجلس إدارة الشركة الأهلية للتأمين ش.م.ك.ع.

دعوة السادة المساهمين الكرام المقيدين بسجل المساهمين في 5 أبريل 2016

لإستلام الأرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 بواقع:

35% أرباح نقدية

يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الإدارة المالية - الدور السابع

مقر الشركة الرئيسي - الشرق - شارع أحمد الجابر - مقابل دار العوضي

هاتف: 1888444 داخلي: 2704

خلال ساعات العمل الرسمية

إبتداء من صباح يوم الأربعاء الموافق 2016/4/13